اقتصاديون: حكومة الوفاق مطالبة بتبني التخطيط الاستراتيجي وتنمية القطاعات الإنتاجية

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى تبني التخطيط الاستراتيجي للدولة وخاصة في المجال الاقتصادي والتنموي والسياسي،ووضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري تحوي كافة جوانب عملية الإصلاح وتلم بكافة مكوناته المشتتة. وبحيث تتضمن هذه الإستراتيجية كذلك الإجراءات و الخطوات التنفيذية والمؤشرات المتعلقة بها، وبحيث تكون محددة بوضوح ومجدولة زمنياً، وكذلك تحديد الجهات المسئولة وطبيعة مسئولياتها ومهامها واختصاصاتها و العلاقة فيما بينها من ناحية، وأدوار القطاعات و الإدارات المعنية في كل وزارة وجهة معنية وذات علاقة بعملية الإصلاحات ومكوناته من ناحية أخرى، ومتابعة تنفيذ السياسات والإجراءات والإصلاحات المختلفة، الأمر الذي يعمل على ديناميكية عملية الإصلاح ومكوناتها، بحيث يمكن تطويرها بشكل مستمر وفقاً لما يستجد من متغيرات.وشددت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل تحت عنوان «التحديات والاتجاهات المستقبلية الاقتصادية والتنموية للجمهورية اليمنية ٢٠١٠-٢٠١٦م» على خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة، وتوافر الشفافية و المصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي و التنموي في البلاد ، وكذلك ، لدى أجهزة الإعلام الرسمية و الجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي و التنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات والإجراءات والتي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كماً وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية .

وطالبت بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية. معالجة

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد معالجات عملية وموضوعية عاجلة للتنامي المتزايد لاستيراد واستهلاك مادة الديزل والتي أصبحت تحمل الموازنة العامة وميزان المدفوعات أعباء مالية باهظة لا يستفيد منها الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تعاني الموازنة العامة من تراجع كبير في مواردها المالية، وبحيث تكون هذه المعالجات شاملة وكاملة دون الاقتصار على رفع الأسعار لهذه المادة، بما في ذلك إيجاد منظومة داعمة لشريحة المزارعين و الفقراء. ومن بين الإجراءات المقترحة إضافة مواد خاصة لاستخدامات مادة الديزل في الزراعة بالاضافة الى أهمية الرؤية الشاملة والمتكاملة لعملية الإصلاح بجوانبها المالية والنقدية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية ، وبالتالي فإن قراراً أو إجراءات وتدابير تتخذ من قبل مجلس الوزراء لا بد وان تكون في إطار مصفوفة شاملة لإصلاحات بجوانبها المختلفة ، خاصة عندما يتعلق الأمر برفع الدعم عن الديزل وكذا أهمية اتساع وشمولية إصلاحات في كل سياسة ومجال اقتصادي وتنموي. ففي مجال السياسة المالية، على سبيل المثال، لن نتمكن من ضمان نجاح الإصلاحات السعرية إذا لم يتسع نطاق الإصلاحات إلى كافة الجوانب المختلفة وضمان تحقيق التناسق والتكامل بين مختلف السياسات والإجراءات الإصلاحية ، وخاصة بين السياستين المالية والنقدية.

القطاعات الانتاجية

وأكد الفسيل على اهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفة العمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول ،وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجه.

البيئة الاستثمارية

وبحسب الفسيل فقد شهدت بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري إصلاحات مكثفة شملت المنظومة القانونية والتشريعية للاستثمار وإقرار نظام النافذة الواحدة وتطوير قانون الاستثمار و البنية المؤسسية للهيئة العامة للاستثمار. ونتيجة لذلك فقد حققت اليمن تقدماً ملحوظا في العديد من المؤشرات في التقارير الدولية وتعمل الحكومة على إطلاق حزمة أخرى من الإصلاحات من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة مبني على أفضل الممارسات الدولية وإعداد مشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء وإدارة مشاريع البنى التحتية.وإعداد مشروع استراتيجية الترويج للاستثمار ، ومشروع قانون المناطق الصناعية والتجارية ، ومشروع تبسيط إجراءات بدء الأعمال ، وإصدار قانون السجل العقاري والبدء في تطبيقه وكذا إقرار التشريعات الخاصة بتسجيل الأراضي وحل قضية الملكية الخاصة للأراضي إلى تشجيع الاستثمار الخاص.

الشراكة:

ودعا الفسيل الى تعزيز الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص بكافة الأشكال بما في ذلك إعادة هيكلة وتنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى بما يضمن المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص اقتصادياً وتنموياً، وبما يكفل معالجة التحديات والمشاكل والمعوقات بروح الشراكة و المسئولية وتوفير بنية الأعمال المناسبة والمناخ الإستثماري الملائم لتوطين وجذب رؤوس الأموال الوطنية و العربية و الأجنبية

دور الدولة:

وقال: من الضروري التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه الدولة في ظل اقتصاد السوق، فتغيير دور الدولة في إطار اقتصاد السوق لا يعني انسحابها وإنما إعادة هيكلة هذا الدور باتجاه التركيز على الوظائف الأساسية. وبالنسبة لليمن فإن أهمية استمرار الدور الاقتصادي والاجتماعي ترجع من ناحية إلى كون اليمن تصنف ضمن الدول الأقل نمواً ذات التنمية البشرية المنخفضة، الأمر الذي يتطلب استمرار دورها القيادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى يحتاج اقتصاد السوق إلى بنية تحتية ومرافق عامة ليس من حيث الحجم فحسب وإنما من حيث النوعية. كما يحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة وإلى بيئة عامة تتسم بالاستقرار الأمني والسياسي ، والاستقرار الاقتصادي، وإلى توافر السلم الاجتماعي، كونها عوامل أساسية يجب توفيرها لجذب الاستثمارات الخاصة وتشجيعها وتحفيزها على التوطن والتركيز على الاستثمارات المباشرة، التي تخلق فرص عمل وتولد الدخول بما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة. ومن المعروف أن هذه المتطلبات تدخل في نطاق مهام واختصاصات الدولة، التي تتحمل بشكل رئيسي مسئولية توفيرها.

مكافحة الفساد

وفقا للدراسة لابد من تطوير آليات مكافحة الفساد والتعامل معها بمنهجية متكاملة لتشمل إحداث إصلاحات مؤسسية وتشريعية تستهدف المسببات والنتائج من خلال إستراتيجية وطنية شاملة للوقاية ومكافحة الفساد من خلال إجراء مراجعة شاملة للقوانين المتعارضة مع قانون مكافحة الفساد وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتعزيز دوره الرقابي وتطوير آلياته من خلال تعديل قانون الجهاز بما يستوعب المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق مهام وجهود مختلف الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد والإسراع في إنشاء المجلس الأعلى لمهنة المراجعة والمحاسبة بما يساعد على تهيئة بيئة الاستثمار واستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي وإصدار قانون للنفط والثروات المعدنية بما يساعد على كفاءة استغلال هذه الموارد بصورة مثلى.

تحذيرات من اعتماد اليمن على السوق العالمي في توفير احتياجاتها من القمح

■ ،،كتب/عبدالله محمد

حذرت دراسة حديثة من أن اعتماد اليمن على السوق العالمي في توفير احتياجاتها من القمح الذي يعرض الاقتصاد اليمني لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية الناتجة عن تقلبات الإنتاج العالمي للقمح، في ظل اتجاه الدول المصدرة الرئيسية إلى تخفيض الإنتاج للتحكم في الأسعار.

وأوصت الدراسة الصادرة عن مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، وأجرتها الباحثة أروى البعداني بضرورة التركيز على عامل استجابة الإنتاج للتغيرات في المساحة المزروعة والإنتاجية من أجل زيادة الإنتاج المحلي من القمح وذلك من خلال زيادة المساحة المزروعة به، عبر تقديم الدعم المادي للمزارعين وللشباب العاطل عن العمل، عبر توفير مساحات زراعية، ووسائل ري مناسبة، وتقديم الاستشارات الزراعية لكيفية معالجة المشاكل التي قد تتعرض لها المحاصيل. وشددت على أهمية منع استخدام المساحات الصالحة لزراعة القمح في زراعة القات والتوسع في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة

وأكدت أن استمرار اعتماد اليمن على السوق العالمي في الحصول على احتياجاتها من القمح سيكون مكلفاً للاقتصاد القومي مستقبلاً، ما لم يتم زيادة الإنتاج المحلي لتغطية الحاجة المتزايدة من هذه السلعة الحيوية. وأكدت الباحثة البعداني أن هناك عدداً من الأسباب التي أدت إلى تدهور زراعة القمح في اليمن، أبرزها اتساع المساحات المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الأخرى التي منها القمح.

مستويات قياسية

ونوهت بأن فاتورة استيراد القمح وصلت إلى مستويات قياسية وأصبحت باهظة ومرهقة لميزانية دولة أقل نموا كاليمن ،ومعها تصاعد حماس الدولة في السابق لزراعته وتحقيق جزء من الأمن الغذائي ، ولكن سرعان ما فتر حماس الحكومة والمزارعين معا، رغم أن القمح أصبح في عالم اليوم سلاحا اقتصاديا خطيرا وفعالا تستخدمه الدول المنتجة له لإذلال الشعوب والهيمنة عليها، ومن هنا فإن التوسع في زراعة القمح في اليمن أصبح هماً قومياً وهدفاً استراتيجياً، ولكن كيف يتحقق في ظل العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقق ذلك الهدف المنشود، الذي أصبح بعيد المنال.

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي المزروعة ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى هوالعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد وتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة العالم،ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف: إن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث اليمن مرتبة متدنية قياساً بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

ويقول خبراء الزراعة: ان الزراعة في اليمن مازالت تواجه عقبات صعبة العبور متعلقة بالسياسات والتمويل والمواقيت الزراعية.

وأوضح الدكتور العسلي أن اليمن لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي مادام يعتمد على الامطار العذبة وكل الدلائل تشير إلى صعوبة الهدف المساحة الزراعية

وبالرغم من تميز اليمن بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة ومتميزة من مناخ معتدل حار وممطر صيفاً وتنوع بيولوجي في البيئة النباتية ويمكنه ذلك من زراعة معظم المحاصيل الزراعية على مدار العام إلا أن اليمن تعتبر من أفقر البلدان من حيث كميات الأمطار المتساقطة عليها التي تتباين من عام إلى آخر ، وهذا جعل المساحة الزراعية تتصف بالثبات والمساحة المزروعة تتصف بالزيادة المتواضعة ، وأثر ذلك بصورة مباشرةً على مساحة وكمية وإنتاجية المحاصيل.

الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحة مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه.

وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشحة الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة الذي يستأثر بـ ٢٥٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

سلعة استراتيجية

القمح يعد من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميته في تنام مستمر عاماً بعد آخر، نظراً للتّغير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في وقت قريب، فقد ارتفعت الكميات المستهلكة وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيسي للمواطنين.

ويؤكد الدكتور علي العسلي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توفير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر وتكاتف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلعاً ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى هوالعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد وتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة العالم،ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف: إن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث اليمن مرتبة متدنية قياساً بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

ويقول خبراء الزراعة: ان الزراعة في اليمن مازالت تواجه عقبات صعبة العبور متعلقة بالسياسات والتمويل والمواقيت الزراعية.

وأوضح الدكتور العسلي أن اليمن لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي مادام يعتمد على الامطار العذبة وكل الدلائل تشير إلى صعوبة الهدف المساحة الزراعية

وبالرغم من تميز اليمن بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة ومتميزة من مناخ معتدل حار وممطر صيفاً وتنوع بيولوجي في البيئة النباتية ويمكنه ذلك من زراعة معظم المحاصيل الزراعية على مدار العام إلا أن اليمن تعتبر من أفقر البلدان من حيث كميات الأمطار المتساقطة عليها التي تتباين من عام إلى آخر ، وهذا جعل المساحة الزراعية تتصف بالثبات والمساحة المزروعة تتصف بالزيادة المتواضعة ، وأثر ذلك بصورة مباشرةً على مساحة وكمية وإنتاجية المحاصيل.

استراتيجية الأمن الغذائي تؤكد على ضرورة إيجاد فرص العمل وتحسين دخول المواطنين لتحقيق الأمن الغذائي

■ ،،الثورة /عبدالله الخولاني

أكدت استراتيجية الأمن الغذائي أن النمو الاقتصادي الذي يحسن من دخول المواطنين هو أهم المحركات لتحقيق الأمن الغذائي كما سيكون النمو الاقتصادي السريع في القطاعات الواعدة والتحوّلات في الاقتصاديات الريفية والحضرية أموراً ضرورية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

وأوضحت أن الإنتاج الزراعي يستهلك ٩٣٪ من المياه في اليمن حيث يتم استخدام المياه الجوفية لري أكثر من ٧٥٪ من الأراضي المروية وهو ما يساهم بشكل كبير في التناقص السريع لمستويات المياه الجوفية،وهو ما يتطلب أن يعتمد النمو الزراعي على زيادة إنتاجية المياه.

وأشارت إلى أن قطاع الاصطياد يلعب دوراً هاماً في اقتصادات المناطق الساحلية ويمثّل ثاني أهم القطاعات التصديرية في مجال تصدير السلّع وبالرغم من ذلك انخفضت الإنتاجية في قطاع الأسماك بشكل حادّ بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م حيث تعتبر عمليات تسويق ومعالجة الأسماك غير كفؤة.

وأوضحت أن التباين بين الريف والحضر يزداد حيث يزيد عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من خمس مرات، ضعف الذين يعيشون في المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي ٣٧,٣٪ في الريف مقابل ١٧,٧٪ في الحضر

وطالبت الإستراتيجية بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً .

ولفتت إلى أن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدّلات في العالم حيث وصل معدّل النمو السكاني إلى ٣٪ خلال السنوات الأخيرة وترتفع معدّلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

أقل نموا

وتصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يومياً. وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنوياً، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير.وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

وأوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات – بحسب مسوحات صحة الأسرة – ٢٥٪ منهم من الرجال. وأضاف: إن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولارا و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

القات

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي المزروعة ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى هوالعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد وتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة العالم،ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف: إن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث اليمن مرتبة متدنية قياساً بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

ويقول خبراء الزراعة: ان الزراعة في اليمن مازالت تواجه عقبات صعبة العبور متعلقة بالسياسات والتمويل والمواقيت الزراعية.

وأوضح الدكتور العسلي أن اليمن لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي مادام يعتمد على الامطار العذبة وكل الدلائل تشير إلى صعوبة الهدف المساحة الزراعية

وبالرغم من تميز اليمن بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة ومتميزة من مناخ معتدل حار وممطر صيفاً وتنوع بيولوجي في البيئة النباتية ويمكنه ذلك من زراعة معظم المحاصيل الزراعية على مدار العام إلا أن اليمن تعتبر من أفقر البلدان من حيث كميات الأمطار المتساقطة عليها التي تتباين من عام إلى آخر ، وهذا جعل المساحة الزراعية تتصف بالثبات والمساحة المزروعة تتصف بالزيادة المتواضعة ، وأثر ذلك بصورة مباشرةً على مساحة وكمية وإنتاجية المحاصيل.

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي المزروعة ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى هوالعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد وتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة العالم،ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف: إن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث اليمن مرتبة متدنية قياساً بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

ويقول خبراء الزراعة: ان الزراعة في اليمن مازالت تواجه عقبات صعبة العبور متعلقة بالسياسات والتمويل والمواقيت الزراعية.

وأوضح الدكتور العسلي أن اليمن لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي مادام يعتمد على الامطار العذبة وكل الدلائل تشير إلى صعوبة الهدف المساحة الزراعية

وبالرغم من تميز اليمن بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة ومتميزة من مناخ معتدل حار وممطر صيفاً وتنوع بيولوجي في البيئة النباتية ويمكنه ذلك من زراعة معظم المحاصيل الزراعية على مدار العام إلا أن اليمن تعتبر من أفقر البلدان من حيث كميات الأمطار المتساقطة عليها التي تتباين من عام إلى آخر ، وهذا جعل المساحة الزراعية تتصف بالثبات والمساحة المزروعة تتصف بالزيادة المتواضعة ، وأثر ذلك بصورة مباشرةً على مساحة وكمية وإنتاجية المحاصيل.

وظهرت عدة تصريحات تشير إلى أن البلاد التي تستورد نصف احتياجاتها الغذائية على شفا أزمة اقتصادية كبيرة، بعد تصريحات أحد أعضاء المجلس العسكري أن الاحتياطيات الأجنبية لمصر ستنحدر إلى ١٥ مليار دولار بنهاية يناير الماضي، وأن عجز الميزانية سيرتفع بدرجة أكبر، الأمر الذي يستلزم مراجعة دعم البنزين ومواد أخرى، وهو الأمر الذي يعد تلويحا منهم برفع الدعم عن الطاقة.

وينادي الخبراء برفع دعم الطاقة عن المصانع، وأشار مسؤولون حكوميون إلى أن هناك اتجاها فعليا لرفع دعم الطاقة عن المصانع؛ إلا أنها لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن.

ويقول رجل الأعمال محمد المرشدي الذي يرأس غرفة الصناعات النسيجية، إن مشكلة الأمن مشكلة مزمنة أضرت بالقطاع الصناعي بشكل بالغ، فأدت إلى تغيب العمال عن المصانع.

وأضاف المرشدي "تنتظر مجموعة من البلطجية العمال أثناء خروجهم من المصانع لكي يسرقوهم، مما أدى إلى عزوف العمال عن القدوم إلى المصانع، كما أدى ذلك إلى تخوف أصحاب تلك المصانع من سرقة إنتاجهم ومعداتهم، مما أثر على الإنتاج بشكل كبير".

ويرى المرشدي أن وزير الداخلية الجديد ستكون الأضواء مسلطة عليه من المواطنين كافة، فعودة الأمن هي الأساس لكي تبدأ الأمور للسير في سياقها الطبيعي.

وتولى اللواء محمد إبراهيم حقيبة وزارة الداخلية، وكان يعمل مديرا لأمن الجيزة وله خبرة طويلة في العمل الجنائي، وجاءت ترشيحات رئيس الوزراء كمال الجنزوري له لمحاولة السيطرة على الانفلات الأمني في البلاد.

وتابع المرشدي: "ما قام به وزير التجارة والصناعة محمود عيسى خلال الفترة الماضية مشجع، المجتمع الصناعي متفائل ببقائه في الحكومة الحالية، وقام خلال الفترة الماضية بحل مشاكل كثير من المصانع المتعثرة، وأعتقد أن الفترة المقبلة ستشهد حلا لأغلب المستثمرين المتعثرين".

وأضاف أن هناك مشكلة كبيرة تؤرق المستثمرين المصريين، وهي متعلقة بالأمن أيضا، وهي مشكلة التهريب التي تضر بالمنتجات المحلية، فمصر الآن مليئة بالسلع المهربة، مما أدى إلى تراجع الطلب على المنتجات المحلية، مشيرا إلى أن تجفيف منابع التهريب يجب أن توضع على رأس أولويات الحكومة الجديدة.

الكويتيون ينفقون ١٥٪ من دخلهم الشهري على الأنشطة الترفيهية

قال تقرير لشركة ماستر كارد إن الترفيه لايزال يحتل مراتب متقدمة لدى الكويتيين، لاسيما مع قيام نصف المستهلكين منهم تقريباً بارتياد مراكز التسلية ومدن الملاهي ودور السينما في الأشهر الأخيرة.

ومن اللافت أن أولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٤٥ عاماً كانوا من أكثر المترددين على مراكز التسلية ومدن الملاهي ٦١٪.

من ضمن وجهات الترفيه الأخرى الأكثر جذباً للمستهلكين الكويتيين جاءت الأندية الصحية/ صالات الألعاب الرياضية ٣٣٪ ومراكز التسلية والعاب الفيديو ١٤٪.

بالمقارنة مع النصف الثاني من عام ٢٠١١، يلاحظ أن الاهتمامات الأبرز لدى المستهلكين الكويتيين تتركز في السينما ٦٠٪ ومراكز التسلية ومدن الملاهي ٥٧٪ والأندية الصحية ٤٢٪.

ومن حيث الأنشطة الترفيهية والهوايات التي يستمتع بها الكويتيون حالياً أو يبدون اهتماماً كبيراً فيها، برز التسوق ٦٤٪ وتصفح الإنترنت ٤١٪ والطعام ٤٠٪ والرياضة ٣٥٪ والمطالعة ٣٤٪ في مقدمة الاختيارات المفضلة لدى المستهلكين.

وكمعدل وسطي، ينفق الكويتيون ١٥٪ من دخلهم الشهري الخاص على الترفيه والهوايات والأنشطة الترفيهية الشخصية.

وأضاف التقرير: لاتزال المطاعم والترفيه في طليعة الأولويات المهمة لدى المستهلكين في الكويت، وفقا لنتائج أحدث استطلاع لماستر كارد حول مستوى الإقبال على المطاعم والترفيه في الكويت.

وبالنسبة للمستهلكين المستطلعين في الكويت، فقد أنفقوا ما معدله ٥٣ ديناراً (١٩٦ دولارا) شهرياً على تناول الوجبات في المطاعم، وهناك نحو ٢٤٪ من المستهلكين الذين ينفقون مبالغ تتراوح بين ٢٧ و٥٤ ديناراً (١٠١ - ٢٠٠ دولار) على المطاعم.

بشكل المستهلكون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً الحصة الأكبر من الإنفاق، حيث يصل متوسط إنفاقهم على المطاعم إلى ٥٧ ديناراً (٢١١ دولارا أميركيا) شهرياً، في حين ينفق أولئك الذين لديهم دخل عائلي سنوي بواقع ٨٢٣٥ ديناراً (٣٠,٠٠٠ دولار) وأكثر ما يقارب ٦٢ ديناراً (٢٢٨ دولار) شهرياً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ٢٩٪ من الكويتيين توجهوا - على الأرجح - إلى تناول وجباتهم خارج المنزل بشكل متزايد في النصف الثاني من عام ٢٠١١م مقارنة مع الأشهر السابقة.

وأما بالنسبة للأماكن المفضلة لديهم للأكل خارج المنزل، فتأتي محلات الوجبات السريعة في طليعة الخيارات المفضلة، حيث يقوم ٨٨٪ من المستطلعين بارتياد تلك الأماكن.

من ضمن الخيارات الأخرى الأكثر شيوعاً لدى الكويتيين، تبرز ردهات الطعام ٦٦٪ والمطاعم العائلية أو المقاهي من المستوى المتوسط ٥٥٪ والمطاعم المستقلة والمطاعم الراقية ٣٢٪ والمطاعم الراقية في الفنادق ١٩٪.

ومن اللافت أن عدد السيدات اللواتي يترددن على المطاعم الراقية بلغ ٤٩٪، يفوق عدد الرجال الذين يرتادون تلك الأماكن ٣٤٪.

الحكومة اللبنانية تعدل قرار زيادة الحد الأدنى للأجور ليصل إلى ٦٠٠ ألف ليرة

■ ،،أصدرت الحكومة اللبنانية قرارا جديدا حول زيادة الأجور، عدلت فيه بعض عناصر القرار السابق الص